التنمية المستدامة في مملكة البحرين

عبدالله ابراهيم مبارك الدوسرى
تحت اشراف
د / ريمان احمد عبد العال د/ رشا عطوة عبد الحكيم

ملخص البحث:
يتناول البحث التنمية المستدامة في مملكة البحرين وجهود مملكة البحرين في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وكيف أثر العهد الإصلاحي على هذه الجهود في المستقبل، وتسعى الدراسة الى ابراز ما قد قامت به المملكة في مختلف المجالات لتحقيق اهداف التنمية المستدامة، واعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي وذلك لجمع البيانات والمعلومات المتعلقة بجهود مملكة البحرين لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وتوصيف السياسات والمبادرات التي تم تنفيذها في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وتأثير هذه الجهود وخاصةً أثر العهد الإصلاحي على تحقيق الأهداف المستدامة في المستقبل، وخلصت الدراسة الى نجاح مملكة البحرين في تحقيق تقدم ملحوظ في تنويع الاقتصاد، وتحسين العدالة الاجتماعية، وتعزيز الاستدامة البيئية من خلال تطوير القطاعات غير النفطية، وتوفير فرص العمل، وتحسين النظام التعليمي والصحي، بالإضافة إلى دعم الابتكار والاستدامة في المشاريع البيئية والبنية التحتية بالغرم من وجود بعض التحديات.
الكلمات الدالة: التنمية، البيئة، التنمية المستدامة، عهد الاصلاح

Abstract
The research addresses sustainable development in the Kingdom of Bahrain and its efforts to achieve the Sustainable Development Goals, as well as how the Reform Era has impacted these efforts for the future. The study aims to highlight what the Kingdom has done in various sectors to achieve the Sustainable Development

Goals. The research relied on a descriptive analytical approach to collect data and information related to Bahrain's efforts to achieve the SDGs, describing the policies and initiatives implemented in the economic, social, and environmental fields, and the impact of these efforts, especially the impact of the Reform Era on achieving sustainable goals in the future. The study concluded that the Kingdom of Bahrain has made significant progress in diversifying its economy, improving social justice, and enhancing environmental sustainability through the development of non-oil sectors, job creation, and the improvement of the educational and healthcare systems, in addition to supporting innovation and sustainability in environmental projects and infrastructure, despite some challenges.

Keywords: development, environment, sustainable development, Reform Era.

مقدمة الدراسة

التنمية المستدامة هي مفهوم يشير إلى تحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي، الحفاظ على البيئة، وتحقيق العدالة الاجتماعية، وفي مملكة البحرين أصبحت التنمية المستدامة أحد أولويات الحكومة منذ سنوات حيث تسعى المملكة إلى تحقيق نمو اقتصادي مستدام يواكب التطورات العالمية بينما يحافظ على الموارد الطبيعية ويسهم في تحسين حياة المواطنين، كما تعمل البحرين على تفعيل سياسات تحافظ على البيئة، وتقلل من انبعاثات الكربون، مع تعزيز الابتكار في جميع القطاعات.

وتتميز البحرين بتوجهها نحو تحقيق التنمية المستدامة من خلال العديد من المشاريع والبرامج التي تركز على الطاقة المتجددة، وإدارة المياه، وتقليل الفاقد من الموارد

الطبيعية، كما تقدم البحرين حلولًا مبتكرة لمعالجة تحديات مثل ندرة المياه، حيث تركز على تقنيات تحلية المياه وترشيد استخدامها، وتسعى الحكومة إلى تنويع مصادر الطاقة والحد من الاعتماد على الوقود الأحفوري عبر مشاريع الطاقة الشمسية والطاقة المتجددة.

وقد تلعب القطاعات المختلفة في البحرين دورًا مهمًا في تعزيز التنمية المستدامة، مثل قطاع النقل الذي يعمل على تطوير وسائل النقل العام الصديقة للبيئة، وكذلك قطاع البناء الذي يعتمد على المعايير البيئية المستدامة في تصميم وتنفيذ المشاريع، البحرين تسعى لتطبيق تقنيات البناء الأخضر وتشجيع استخدام المواد المبتكرة التي تحقق الكفاءة في استهلاك الطاقة، كما تروج الحكومة للزراعة المستدامة وتعزيز الوعي البيئي بين المواطنين.

وهناك تزايد في دور القطاع الخاص والمجتمع المدني في تعزيز مبادرات التنمية المستدامة في البحرين، والشركات المحلية تسعى إلى دمج ممارسات الاستدامة في عملياتها، بينما تعمل المنظمات غير الحكومية على نشر الوعي البيئي بين أفراد المجتمع، وجميع هذه الجهود مجتمعة تهدف إلى تحقيق التنمية المستدامة التي تضمن مستقبلاً أفضل للأجيال القادمة في مملكة البحرين.

المشكلة البحثية:

تتمحور المشكلة البحثية حول بيان جهود مملكة البحرين لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وذلك في سياق سعي المملكة لتحقيق رفاهية شعبها واستدامة مواردها في المستقبل، ويتناول البحث تأثير العهد الإصلاحي الذي شهدته البحرين على دفع عجلة التنمية المستدامة، وكيف ساهمت السياسات والمبادرات الإصلاحية في إحداث تغيير إيجابي على مختلف الأصعدة، كما يتطرق البحث إلى التحديات التي قد تواجه البحرين في المستقبل في ظل تغيرات اقتصادية وبيئية واجتماعية متسارعة.

التساؤل الرئيسي للبحث: إلى أي مدى ساهمت جهود مملكة البحرين في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وما هو تأثير العهد الإصلاحي على هذه الجهود في المستقبل؟

ويندرج تحت التساؤل الرئيسي عدد من التساؤلات الفرعية، هي:

- ما هي جهود مملكة البحرين في تحقيق أهداف التنمية المستدامة؟
- وما هي رؤية مملكة البحرين الاقتصادية ٢٠٣٠؟
- ما تأثير الجهود الوطنية للمملكة على تحقيق أهداف التنمية المستدامة؟

أهمية البحث:

تتمثل أهمية الدراسة في تحليل دور مملكة البحرين في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وذلك من خلال استعراض جهودها المستمرة في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وتتمثل أهمية الدراسة في تسليط الضوء على العلاقة بين السياسات البحرينية وأهداف التنمية المستدامة، وفحص كيفية تنفيذ البحرين لالتزاماتها الدولية في هذا المجال، كما تساعد الدراسة صانعي القرار البحريني في توجيه استراتيجياتهم المستقبلية لضمان استدامة التنمية في المملكة، وتسهم في فهم تأثير العهد الإصلاحي على توجيه مسارات التنمية المستدامة في البحرين؛ مما يساهم في تحقيق تطلعات المملكة للارتقاء بجودة الحياة للأجيال القادمة.

أهداف الدراسة:

تتمثل اهداف الدراسة في عدد من النقاط التالية:

١- بيان ماهية التنمية المستدامة.
٢- جهود مملكة البحرين في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.
٣- تأثير العهد الإصلاحي لمملكة البحرين على جهود تحقيق الأهداف المستدامة في المستقبل.

منهج الدراسة:

١- المنهج الوصفي التحليلي:

في هذه الدراسة، يتم استخدام المنهج الوصفي التحليلي ، حيث يجمع بين الوصف والتحليل في آن واحد، ويعتمد المنهج الوصفي على جمع البيانات والمعلومات المتعلقة بجهود مملكة البحرين لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وتوصيف السياسات والمبادرات التي تم تنفيذها في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، أما

التحليل فيركز على دراسة تأثير هذه الجهود، وخاصةً أثر العهد الإصلاحي على تحقيق الأهداف المستدامة في المستقبل، ومن خلال دمج هذين المنهجين سيتم تقديم رؤية شاملة لدور البحرين في مجال التنمية المستدامة، مع تحليل فعالية تلك الجهود وأثرها على تطوير استراتيجيات التنمية المستدامة المستقبلية.

٢- المنهج المقارن:

يتم استخدام المنهج المقارن لتحديد أوجه التشابه والاختلاف بين تجربة مملكة البحرين في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وتجارب دول أخرى ذات برامج ناجحة في هذا المجال، ويتيح هذا المنهج مقارنة السياسات والبرامج التي اعتمدتها البحرين في مختلف المجالات مثل الاقتصاد والبيئة والمجتمع، مع ما تم تطبيقه في دول أخرى تسعى لتحقيق نفس الأهداف، ومن خلال المقارنة يمكن استخلاص الدروس المستفادة وتحليل مدى نجاح البحرين في تنفيذ استراتيجيات التنمية المستدامة، فضلاً عن تقديم توصيات لتحسين الأداء بناءً على أفضل الممارسات الدولية.

٣- المنهج الاستشرافي:

يمكن تطبيق المنهج الاستشرافي لتحديد توجهات مملكة البحرين في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في المستقبل، من خلال تحليل الوضع الحالي بشكل دقيق وبناء استراتيجية مستدامة، ويعتمد هذا المنهج على دراسة البيانات الحالية المتعلقة بسياسات البحرين في مجالات الاقتصاد، البيئة، والمجتمع، مع التركيز على تحليل التحديات والفرص التي قد تواجه المملكة في المستقبل، ومن خلال هذا المنهج يتم تقييم النقاط القوية في الاستراتيجيات الحالية التي تنتهجها البحرين لتحقيق التنمية المستدامة، وكذلك تحديد أوجه الضعف التي قد تؤثر على النجاح المستقبلي لتلك الاستراتيجيات، وبناءً على ذلك، سيتم تطوير رؤية واستراتيجية مستقبلية تهدف إلى تفادي أي تحديات أو عقبات قد تظهر، مع تقديم توصيات واستراتيجيات يمكن أن تساعد البحرين على تحقيق أهداف التنمية المستدامة بنجاح في المستقبل، بما يتماشى مع التوجهات العالمية وأهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة.

الدراسات السابقة:

المحور الأول: الدراسات المتعلقة بالتنمية المستدامة

١. دراسة(عيسى واخرون، ٢٠١٧)، بعنوان" التنمية المستدامة: المبادئ والابعاد والاشكاليات والتحديات"

تعد التنمية المستدامة إحدى الغايات التي تسعى دول العالم كافة إلى تحقيقها والوصول إليها، واتخاذ كل التدابير اللازمة لذلك، باعتبار أنها الوسيلة الأمثل لتحقيق التقدم الحضاري المنشود بشتى صوره اقتصاديا، اجتماعيا، و بشريا مع المحافظة في الوقت نفسه على الموارد والثروات الطبيعية من الاستنزاف و التلوث، والوفاء بمتطلبات التنمية وضمان ديمومتها للأجيال القادمة، فقد هدفت الدراسة إلى إظهار أهمية التنمية المستدامة من خلال استعراض مبادئها وأبعادها، كما تطرقت الدراسة إلى مختلف الإشكاليات والمعوقات والتحديات التي تواجه التنمية المستدامة ، كما استعرضت التجربة الجزائرية في إرساء مبادئ التنمية المستدامة، وخلصت الدراسة إلى أن التنمية المستدامة هي السبيل لتحقيق التقدم الحضاري و المحافظة على حق الأجيال القادمة من الموارد الطبيعية.

٢. دراسة (ريم، ٢٠٢١)، بعنوان" مبادئ التنمية المستدامة ودورها فى تنمية الريادة البيئية لدى طفل الروضة"

تهدف الدراسة إلى التعرف علي دور مبادئ التنمية المستدامة في تنمية الريادة البيئية لدى طفل الروضة العمل على تنمية إدراك الأطفال بالمشكلات البيئية من خلال التأكيد على تنمية روح المشاركة من خلال بعض الأنشطة حيث أن مشاركة الاطفال سوف تؤدى إلى نمو العلاقات الاجتماعية وعن طريق المشاركة يستطيعون تنمية المعرفة لديهم وزيادة وعيهم ببيئاتهم، وبأوضاع المجتمع الذي يعيشون فيه ، وباحتياجاته ومشكلاته وموارده وإمكاناته ، وعلاقة المشاركة بالوعى علاقة تبادلية ، فالمشاركة تتطلب قدرا من الوعى ، كما إنها بدورها تؤدى الى نمو الوعي لدى الأطفال.

٣. **دراسة(السيد، ٢٠٢١)، بعنوان" دور التنمية البشرية في تحقيق التنمية المستدامة في المملكة العربية السعودية"**

تتمثل أهداف الدراسة في تحديد العلاقة بين التنمية البشرية والتنمية المستدامة وفي دراسة الأهمية النسبية للتنمية البشرية في تحقيق التنمية المستدامة في المملكة العربية السعودية، بينما تتمثل مشكلة الدراسة في البحث عن دور التنمية البشرية في تحقيق بعض أهداف التنمية المستدامة في المملكة العربية السعودية، وقد توصل البحث إلى عدد من النتائج منها أن الأهمية النسبية لدليل سنوات العمر المتوقعة تتفوق كثيراً على دليل التعليم في السنوات من عام ١٩٩٨ حتى عام ٢٠١٨ في المملكة، وأن الأهمية النسبية للدليل الفرعي للتنمية البشرية المتعلق بالدخل في المملكة كان أكثر تحسناً من نظيريه المتعلقين بالصحة والتعليم، وأن المؤشرات الثلاثة لنوعية الخدمات الصحية تضع المملكة العربية السعودية ضمن الفئة المتوسطة لنوعية هذه الخدمات، وأن المؤشرات الثلاثة النوعية الخدمات التعليمية تضع المملكة العربية السعودية ضمن الفئة العليا لنوعية هذه الخدمات.

المحور الثاني: الدراسات المتعلقة بدور التنمية المستدامة في مملكة البحرين

١. **دراسة (على، ٢٠٢٢)، بعنوان " مدى تكامل السياسات العامة في البحرين في تحقيق التنمية المستدامة"**

هدفت الدراسة إلى التعرف على العلاقة بين تكامل السياسات العامة والتنمية المستدامة في البحرين، وما هي الآليات التي تعزز من درجة تكامل السياسات العامة ودعم دورها التنموي في لزيادة تحقيق التنمية المستدامة في مملكة البحرين، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: تتسم السياسة الداخلية بالتكامل مع السياسات العامة وخصوصاً السياسات الخارجية البحرينية، كما تتسم السياسات العامة الاجتماعية في البحرين، بوجود درجة عالية من التكامل بين مكوناتها الأساسية. وأخيراً، تعكس الجهود البيئية مدي فاعلية السياسات البيئية العامة في تعزيز البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة في مملكة البحرين خلال فترة الدراسة. وفي ضوء ذلك،

أكد الباحث على ضرورة اهتمام واضعي السياسات العامة بتكامل تلك السياسات بما يعزز من فاعليها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في مملكة البحرين.

٢. دراسة (التقرير الوطني الطوعي الأول لمملكة البحرين لأهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠، ٢٠٢٣)

يتناول التقرير الوطني الطوعي الأول لمملكة البحرين لأهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠، الذي تم نشره في عام ٢٠٢٣، تحليلًا مفصلًا حول الجهود التي بذلتها المملكة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة حتى عام ٢٠٣٠. التقرير هو وثيقة رسمية تقدمها البحرين إلى الأمم المتحدة، وهو يعكس التقدم المحرز في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، يستعرض التقرير جهود الحكومة البحرينية في تنفيذ سياسات التنمية المستدامة، مشيرًا إلى المشاريع والمبادرات التي تم إطلاقها في إطار تعزيز الاقتصاد الأخضر، حماية البيئة، وتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة، كما يتناول التقرير التحديات التي تواجه البحرين في تطبيق أهداف التنمية المستدامة، مثل التغيرات المناخية والتحولات الاقتصادية، مع تسليط الضوء على الفرص المتاحة للتغلب على هذه التحديات، ومن خلال هذا التقرير، يُبرز التقدم المحرز في العديد من المجالات، بما في ذلك القضاء على الفقر، تعزيز المساواة بين الجنسين، تحسين جودة التعليم والرعاية الصحية، بالإضافة إلى تعزيز الشراكات مع القطاع الخاص والمجتمع المدني لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. كما يقدم التقرير رؤية البحرين المستقبلية فيما يتعلق بتحقيق هذه الأهداف بحلول عام ٢٠٣٠، ويعد هذا التقرير مصدرًا مهمًا لفهم مدى التزام البحرين بتنفيذ استراتيجيات التنمية المستدامة ويُظهر التزام المملكة بتحقيق أهداف التنمية المستدامة على الصعيدين الوطني والدولي.

التعليق على الدراسات السابقة

تُظهر الدراسات السابقة أن البحرين قد قامت بعدة خطوات ملحوظة في تعزيز التنمية المستدامة من خلال سياسات تكاملية في مختلف المجالات، ومن خلال الدراسات المتنوعة، نجد أن البحرين تعمل على تحقيق أهداف التنمية المستدامة على المستويين المحلي والدولي، بينما تركز بعض الدراسات على الأبعاد النظرية والمبادئ العامة

للتنمية المستدامة، تأتي دراسات أخرى لتسلط الضوء على الجهود الوطنية المبذولة في مملكة البحرين، سواء من خلال السياسات العامة أو المبادرات البيئية أو تنمية وعي الأجيال القادمة، ويتبين من هذه الدراسات أن البحرين تسعى إلى تحقيق تقدم شامل ومستدام من خلال تكامل السياسات المختلفة وتحفيز المشاركة المجتمعية، وهو ما يظهر التزامها الجاد بتحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول ٢٠٣٠.

الاطار النظرى: (نظرية تعديل السوق)

وهي نظرية تحث على اعتبار البيئة ومؤثراتها ضمن عناصر العملية الإقتصادية نفسها ، عكس ما تراه النظرية الإقتصادية الكلاسيكية التي كانت تعتقد أن كل الظواهر التي لا يمكن التعبير عنها بشكل نقدي في السوق تكون مهملة في النظام الاقتصادي ، وعليه عوملت كل النفايات على أنها ظاهرة غير نقدية ، وأن كل الموارد الطبيعية (كالماء ، الهواء ، الطبيعة الفسيحة ، وأمثالها (على أنها موارد متاحة ومتوفرة بصورة غير محدودة ، وعليه فقيمتها الإقتصادية منعدمة أي أنها عوامل خارجية لا يمكن أن تؤثر في سير العملية الإقتصادية ، وهذا النمط من التفكير نتجت عنه أخطاء فادحة في تسيير النظام الاقتصادي ، وعليه أكد "مارشال A. Marshal" أن هناك بعض العوامل الخارجية عن السوق يمكن أن تؤثر بشكل أو بآخر على أداء المتعاملين الاقتصاديين ، وقدم مفهوما جديدا سماه "الاقتصاد الخارجي"، ومن ثم فرضت قضايا التنمية المستدامة نفسها وأدرك العالم قيمة البيئة ودورها في تطوير حياة الناس ، حيث شعر كثير من المختصين في تسيير الشأن العام قيمة العناصر البيئية ودور التنمية المستدامة في تطوير الاقتصاد والرقي بحياة الجماهير ، وعلى هذا أكد الكثير من علماء الاقتصاد والاجتماع والبيئة أن هناك بعض العوامل الخارجية عن السوق يمكن أن تؤثر بشكل أو بآخر على أداء المتعاملين الاقتصاديين، ومنه بات لزاما أخذ الموارد الطبيعية بعين الاعتبار في العملية الإقتصادية وتناولها كمؤثرات فاعلة، ما يتطلب بالتالي تعديل نظرية اقتصاد السوق والمعادلات التي قام عليها.

الاطار المفاهيمى:

١- **البيئة: Environment** هي المجال الذي تحدث فيه الإثارة والتفاعل لكل وحدة حية، وهي كل ما يحيط بالإنسان من طبيعة ومجتمعات بشرية ونظم اجتماعية وعلاقات شخصية، وهي المؤثر الذي يدفع الكائن الحي إلى الحركة والنشاط والسعي"

٢- **التنمية Development :** العملية التي تبذل بقصد، ووفق سياسة عامة لإحداث تطور وتنظيم اجتماعي واقتصادي للناس وبيئاتهم ، بالاعتماد على المجهودات الحكومية والأهلية.

٣- **التنمية المستدامة**: هناك الكثير من التعريفات للتنمية المستدامة، والتعريف المتفق عليه للتنمية المستدامة يري بأنها التنمية التي تفي باحتياجات الحاضر دون التقليل من قدرة أجيال المستقبل على الوفاء باحتياجاتها، وعرفتها اللجنة العالمية للبيئة والتنمية التي شكلتها الأمم المتحدة لدراسة الموضوع؛ إذ يعد هذا التعريف شاملاً ومختصرا للتنمية المستدامة حيث عرفتها بأنها: "التنمية التي تلبي حاجات الحاضر من دون المساومة بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية حاجاتهم ، وقد عرفت منظمة الزراعة والأغذية العالمية فأو (FAO) التنمية المستدامة بأنها " عبارة عن إدارة قاعدة الموارد وصونها وتوجيه عملية التغيير البيولوجي والمؤسسي على نحو يضمن اشباع الحاجات الإنسانية للأجيال الحاضرة والمقبلة بصفة مستمرة في القطاعات الاقتصادية المختلفة ولا تؤدي إلى تدهور البيئة وتتسم بالفنية والقبول.

تقسيم الدراسة

تنقسم الدراسة الى مبحثين المبحث الأول: جهود مملكة البحرين لتحقيق الأهداف المستدامة، والمبحث الثانى: تأثير العهد الإصلاحي لمملكة البحرين على جهود تحقيق الأهداف المستدامة في المستقبل.

المبحث الأول
جهود مملكة البحرين لتحقيق الأهداف المستدامة

تبذل مملكة البحرين جهوداً كبيرة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال استراتيجيات ومبادرات متعددة تهدف إلى تحسين جودة الحياة، وتعزيز الاقتصاد الوطني، وحماية البيئة، إذ تسعى المملكة إلى تحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي، والعدالة الاجتماعية، وحماية الموارد الطبيعية، بما يساهم في رفاهية الأجيال الحالية والمستقبلية، ومن خلال التوسع في مشاريع الطاقة المتجددة، والتعليم، والرعاية الصحية، والعمل على توفير بيئة داعمة للاستثمار، تؤكد البحرين التزامها بالتحول نحو التنمية المستدامة على مختلف الأصعدة.

أولًا: ماهية التنمية المستدامة:

أ- التنمية المستدامة (لغةً):

التنمية (لغةً): نمي: النَّماءُ: الزِّيَادَةُ. نَمَى يَنْمِي نَمْياً ونُمِيّاً ونَماءَ: زَادَ وكثر، وربما قالوا نمو يَنْمُو نمو نُمُوًّا. الْمُحْكَمُ: قَالَ أَبو عُبَيْدٍ قَالَ الْكِسَائِيُّ وَلَمْ أَسمع يَنْمُو، بِالْوَاوِ، إِلا مِنْ أَخَوين مَنْ بَنِي سُلَيْمٍ، قَالَ: ثُمَّ سأَلت عَنْهُ جَمَاعَةُ بَنِي سُلَيْمٍ فَلَمْ يَعْرِفُوهُ بِالْوَاوِ؛ قَالَ ابْنُ سِيدَهْ: هَذَا قَوْلُ أَبي عُبَيْدٍ، وأَما يَعْقُوبُ فقال يَنْمَى ونمو يَنْمُو فسوَّى بينهما، وهي نمو النَّمْوة، وأَنْماه اللَّهُ إِنْماءً. قَالَ ابْنُ بَرِّيٍّ: وَيُقَالُ نَماه اللهُ، فَيُعَدَّى بِغَيْرِ هَمْزَةٍ، ونَمَّاه، فيعدِّيه بِالتَّضْعِيفِ؛ قَالَ الأَعور الشَّنِّي.

ب- التنمية المستدامة (اصطلاحًا):

تعددت التعريفات الاصطلاحية للتنمية المستدامة، ومن أكثر هذه التعريفات انتشارًا الآتي:

١- تُعد التنمية المستدامة بمثابة نهج شامل يسعى إلى تحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي والرفاه الاجتماعي والحفاظ على البيئة والاستقرار السياسي، وذلك بهدف تلبية احتياجات الأجيال الحالية دون الإضرار بقدرة الأجيال القادمة علة تلبية احتياجاتها، وتمر عملية التنمية بمراحل مختلفة من التخطيط والتنفيذ

والمتابعة والتقديم، إلى المشاركة الشعبية في كافة المستويات، فهدف من أهداف التنمية الأساسية هو تنمية الإنسان ذاته وذلك باعتباره وسيلة من وسائل التنمية

٢- يُشير المفهوم الاصطلاحي للتنمية المستدامة إلى أنها التنمية التي تستجيب لاحتياجات الحاضر دون تعرض الأجيال القادة لأي خطر في تلبية احتياجاتها.[١]

٣- عرفت لجنة بريندتلاند التابعة للأمم المتحدة، الاستدامة في عام ١٩٨٧، على أنها " التنمية التي تفي باحتياجات الحاضر دون الإضرار بقدرة أجيال المستقبل على الوفاء باحتياجاتها الخاصة (اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية)".

وفي ضوء التعريفات الاصطلاحية التي تتعلق بالتنمية المستدامة من الممكن وضع تعريف اجرائي جامع وشامل ومانع من وجهة نظر الباحثة والتي تمثلت في الآتي:

ج- التنمية المستدامة (إجرائيا): تُعرف التنمية المستدامة على أنها إحداث التنمية التي تتمكن من اشباع احتياجات الأجيال الحالية وتحقيق رفاهيتهم دون المساس بقدرة الأجيال القادة على اشباع احتياجاتهم، آخذين بعين الاعتبار تحديات المحافظة على الأنظمة البيئية، وذلك في ضوء محدودية الموارد الطبيعية القابلة للتجدد.

ثانيًا: أهداف التنمية المستدامة:

تتضمن أهداف التنمية المستدامة ١٧ هدفًا عالميًا حددتها الأمم المتحدة في إطار أجندة ٢٠٣٠، وهذه الأهداف تتناول مجموعة من القضايا العالمية التي تهدف إلى تحقيق التقدم المستدام في المجالات الاقتصادية، الاجتماعية، والبيئية، من أبرز هذه الأهداف القضاء على الفقر والجوع، تعزيز الصحة الجيدة، وتوفير التعليم الجيد للجميع، كما تشمل ضمان المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، بالإضافة إلى توفير الطاقة النظيفة بأسعار معقولة، وتهدف أيضًا إلى الحد من أوجه اللامساواة، وتحقيق السلام والعدالة، وحماية البيئة من خلال تقليل التلوث والحفاظ على الموارد الطبيعية، وتعتبر هذه الأهداف بمثابة خارطة طريق لتوجيه السياسات والتنمية في جميع أنحاء العالم.

[١] سعيد غني نوري الدراجي، " التنمية المستدامة"، ٢٠٢٢م، ص ١.

ثالثًا: خصائص التنمية المستدامة

تتميز التنمية المستدامة بعدد من الخصائص المهمة التي تجعلها فاعلة في معالجة التحديات المعاصرة، أولًا تركز على الاستمرارية من خلال ضمان استخدام الموارد الطبيعية بشكل عقلاني لضمان استفادة الأجيال الحالية والمستقبلية، ثانيًا، تسعى لتحقيق العدالة الاجتماعية من خلال توفير احتياجات الأفراد الأساسية وتحسين جودة حياتهم، ثالثًا تتسم بالتوازن بين الأبعاد الاقتصادية، الاجتماعية، والبيئية، حيث لا يتم التضحية بأي من هذه الأبعاد لصالح الآخر، رابعًا تركز على التنمية الشاملة التي تشمل كافة فئات المجتمع من خلال تحسين الصحة والتعليم، خامسًا تعتمد على الابتكار والتكنولوجيا لتعزيز الكفاءة الاقتصادية وحماية البيئة من خلال حلول مبتكرة للتحديات التي تواجهها المجتمعات.

رابعًا: أبعاد التنمية المستدامة

تتعدد أبعاد التنمية المستدامة لتشمل جوانب اقتصادية، اجتماعية، وبيئية. في البعد الاقتصادي، تسعى التنمية إلى تعزيز النمو المستدام من خلال دعم القطاعات الاقتصادية المتنوعة وتحفيز الابتكار، كما تشجع على استخدام التكنولوجيا لتحسين الإنتاجية وتقليل الفاقد. في البعد الاجتماعي، تركز التنمية على تحقيق العدالة الاجتماعية، وزيادة مستوى التعليم والصحة، وتحقيق المساواة بين الجنسين، أما في البعد البيئي، فإن الهدف الأساسي هو الحفاظ على البيئة من خلال تقليل التلوث، وتوفير الموارد الطبيعية للأجيال القادمة. يتطلب الأمر تضافر الجهود بين الحكومات والمجتمعات المحلية والقطاع الخاص لتحقيق هذه الأبعاد على أرض الواقع.

خامسًا: جهود مملكة البحرين في تحقيق أهداف التنمية المستدامة

واصلت مملكة البحرين جهودها لتحقيق أهداف التنمية المستدامة منذ العهد الإصلاحي وميثاق العمل الوطني (٢٠٠٠م – ٢٠٠١م)، ثم اتجهت لإعداد البرامج الحكومية والرؤية الاقتصادية لعام (٢٠٣٠م)، بالإضافة إلى الاتفاقيات التي وقعتها مؤخراً مع مكاتب الأمم المتحدة من جهة أخرى، وهو ما يدل على حرص مملكة البحرين على تحقيق التنمية في مختلف أبعادها، وحرصت مملكة البحرين أيضاً على استمرار

فعاليتها التنموية على الرغم من التحديات التي تواجهها، كما قطعت مراحل بغرض تنويع اقتصادها ووفرت فرص عمل نوعية لمواطنيها من خلال شراكة كاملة بين نصفي المجتمع في سوق العمل وذلك التزاماً بمبادئ المساواة بين الجنسين والاهتمام الدائم بالمرأة والشباب وذوي الإعاقة.

١- نهج استدامة مملكة البحرين

تعتز مملكة البحرين باتباعها نهجاً مبنياً على الاستدامة وذلك عبر تاريخها الحافل، والذي سبق الإعلان عن تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام (٢٠٣٠م)، وذلك من منطلق امتلاك مملكة البحرين المقومات اللازمة لاستيعاب المبادئ الرئيسية لأهداف التنمية المستدامة والمتمثلة في (العدالة – الإنصاف – الازدهار – السلام – التعاون – الشمولية)، مع الأخذ في الاعتبار استمرارية هذا النهج حتى اليوم، وتعكس سياسة مملكة البحرين والبيئة المؤسسية أهداف ومقاصد التنمية المستدامة.

٢- رؤية مملكة البحرين الاقتصادية (٢٠٣٠م).

في ظل إطلاق رؤية البحرين الاقتصادية (٢٠٣٠م) بادرت مملكة البحرين بنهجها المستقبلي منذ عام (٢٠٠٨م)؛ حيث تعكس رؤية مملكة البحرين الاقتصادية التزام الحكومة بتشكيل مستقبل مزدهر للبحرين، وهدفت رؤية المملكة إلى ضمان تحقيق الأمن والرفاهية للمواطنين والمقيمين، كما أنها ترتكز على مجموعة من المبادئ الأساسية والتي تمثلت في (الاستدامة – التنافسية – العدالة)، وذلك في ظل توافر مؤشرات واضحة تتعلق لقياس نسبة التقدم والإنجاز، وتُمثل رؤية البحرين الاقتصادية التزام المملكة تجاه شعوبها، وتُعد نقطة تحول يتلاقى فيها النمو الاقتصادي والبيئي والعدالة الاجتماعية، وذلك من أجل بناء مملكة مزدهرة وحيوية جاهزة لمواجهة تحديات المتقبل، وينبغي الأخذ في الاعتبار أن استراتيجية رؤية مملكة البحرين لا تتعلق بالمؤشرات الاقتصادية فقط، ولكنها تتعلق ببناء مجتمع يتمتع فيه كل فرد بفرص متساوية من أجل تحقيق رغباته والتمتع بحياة نوعية تتسم بالاستقرار الأمني والعدالة.

٣- المبادئ الاقتصادية لرؤية المملكة الاقتصادية (٢٠٣٠م).

اشتملت المبادئ الأساسية لرؤية المملكة (٢٠٣٠م) على ثلاث مبادئ والتي تمثلت في (التنافسية – العدالة – الاستدامة)، **وسيتم توضيح كل مبدأ منهم على حدة، كالآتي**:

(١) **مبدأ التنافسية**:

رؤيتنا هي أن تُحقق البحرين قدرة تنافسية عالية في الاقتصاد العالمي وزيادة الإنتاجية بشكل طبيعي أكثر، وذلك في ظل مناخ تنافسي يدفع عجلة التنمية الاقتصادية ويرفع مستويات الأجور ويُضاعف الأرباح.

(٢) **مبدأ العدالة**:

رؤيتنا للبحرين تتمثل في أن النجاح المستقبلي للمملكة سيؤثر على المجتمع بشكل أوسع، كما يؤدي إلى إيجاد قاعدة عريضة للازدهار، ونحن نؤمن بأن كل فرد يستطيع أن يُقدم إسهاما قيماً للمجتمع في حالة توافر الوسائل وأتيحت الفرصة المناسبة.

(٣) **مبدأ الاستدامة**:

رؤيتنا الاقتصادية تمثلت في تثبيت ازدهار المملكة على أسس صلبة؛ حيث يقود فيها القطاع الخاص عملية النمو الاقتصادي، كما تعتمد على تطوير رأس المال البشري وتشجيع الابتكار والريادة في ظل المحافظة على التراث والبيئة.

المبحث الثاني

تأثير العهد الإصلاحي لمملكة البحرين على جهود تحقيق الأهداف المستدامة في المستقبل

تعتبر العهود الإصلاحية في مملكة البحرين خطوة مهمة نحو تعزيز التنمية المستدامة وتحقيق أهداف المستقبل، ومن خلال تنفيذ العديد من الإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، سعت المملكة إلى تحسين جودة الحياة للمواطنين وتعزيز دور البحرين في الاقتصاد العالمي، حيث أتاح العهد الإصلاحي بيئة تشريعية واقتصادية أكثر مرونة وشفافية، ما ساهم في تعزيز قدرة البحرين على مواجهة التحديات المستقبلية وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، مثل القضاء على الفقر، وتحقيق

المســـاواة، والحفاظ على البيئة.

أولاً: جهود المملكة فى تحقيق أهداف التنمية المستدامة فى الفترة الممتدة من (٢٠١١-٢٠٢٣)

حققت المملكة البحرينية تقدمًا ملحوظًا في تحقيق أهداف التنمية المستدامة مؤخرًا، وذلك في سبيل الخطة الملكية للتنمية المستدامة لعام (٢٠٣٠)، ومنذ إطلاق هذه الخطة في عام (٢٠١٥) من قبل جميع الدول الأعضاء في منظمة الأمم المتحدة، والتي تم تعريفها باسم الأهداف العالمية، ويعتبر الهدف الأول لها: القضاء على الفقر وضمان السلامة للكوكب وذلك بحلول عام (٢٠٣٠).

وقامت المملكة في عام (٢٠١٨)، بتقديم الاستعراض الوطني الطوعي لها الأول، والذي تستعرض من خلاله التقدم الذي حققته المملكة وفقًا لأهدافها للتنمية المستدامة لعام (٢٠٣٠)، والتي تمكنت من خلالها من تحقيق إنجازات ملحوظة في جميع القطاعات، حيث نجحت في تحقيق الأهداف الإنمائية الألفية، وخاصة في مجال الفقر والازدهار الاقتصادي والتعليم والصحة وغيرها من المجالات الاقتصادية والاجتماعية المهمة.

كما تضمن هذا الاستعراض مجموعة من التوصيات المهمة التي تسعى المملكة من خلالها للاستمرار في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في البحرين، وذلك لوضع استراتيجيات لحماية البيئة والتشييد والبناء في المملكة، كما سعت المملكة لوضع توصيات لتشجيع المؤسسات الحكومية في العمل الإحصائي لتسريع اتخاذ القرارات اللازمة للتنمية في المملكة.

وجاء الاستعراض الوطني الثاني في المملكة البحرين في عام (٢٠٢٣)، والذي وضحت من خلاله أيضا المملكة الإنجازات التي تمكنت من تحقيقها خلال الفترة السابقة، والذي يوافق نصف الطريق نحو أهداف التنمية المستدامة (٢٠٣٠)، كما عرضت المملكة التحديات التي تواجهها في طريقها نحو التنمية المستدامة، ولكنها أكدت على أنها مستمرة في جهودها للوصول إلى رؤية المملكة (٢٠٣٠)،

وسنستعرض من خلال التالي الإنجازات التي حققتها المملكة في مجالات التنمية المستدامة **التالية:**

١- المجال السياسي

قامت المملكة في عام (٢٠١٥) باستضافة الدورة الثانية للمنتدي العربي في مجال التنمية المستدامة والذي كان بناء على دعوة من منظمة الأمم المتحدة في المجال الاقتصادي والاجتماعي لمنطقة غرب آسيا "الإسكوا"، والبرنامج البيئي للأمم المتحدة، وكان هذا المنتدى بالتعاون مع جامعة الدول العربية، ومن خلال هذا المنتدى تم إعلان ضرورة تحقيق أهداف التنمية المستدامة لمستقبل أفضل للدول، وبناء على المنتدي؛ تم اعتماد الوثيقة البحرينية والتي تشمل نحو(١٩) هدف بحريني وتوصية للبحرين حول القضايا المحيطة بالتنمية المستدامة في البحرين.

قامت البحرين باستضافة أيضًا الاجتماع رقم (٦) لفريق الخبراء التابع للمنظمات الدولية والذي يختص في متابعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، وقامت البحرين حيناه بتمثيل الخليج العربي في مجال التنمية المستدامة، وأكدت المملكة من خلاله على التزامها بالأهداف الخاصة بالتنمية المستدامة وذلك في إطار التعاون القوى مع البرامج التابعة لمنظمة الأمم المتحدة.

بناء على جهود البحرين الدبلوماسية؛ تم توقيع "إطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة"، ويعتبر البروتكول الأول من نوعه في المنطقة، وكان في عام (٢٠١٧)، ودعم الشراكة الدولية، والإقليمية في هذا المجال وتضمن التنمية المستدامة المجالات التالية: البيئة والطاقة، الإدارة العامة، الغذاء، الخدمات الاجتماعية الشاملة، وغيرها من المجالات المهمة.

ولتحقيق الأهداف التي تم التوقيع عليها في البروتكول تم التنسيق بينم البحرين وبين الوكالات والمنظمات الدولية والتابعة للأمم المتحدة لتنفيذ المشاريع التي تم وضعها تحت إطار البروتوكول وذلك مع التابعة وقياس المؤشرات المرتبطة بمجالات التنمية المستدامة والبرامج الحكومية في البحرين.

٢- المجال الاقتصادي

في إطار الجهود البحرينية في المجال الاقتصادي؛ وتنفيذاً للتوجهات الملكية، قامت المملكة بإطلاق الخطة الاقتصادية التي تتخصص في التعافي الاقتصادي للبحرين وتحقيق التنمية الاقتصادية لخلق فرص نوعية للمواطنين وذلك بالمتماشي مع الرؤية الاقتصادية (٢٠٣٠)، وكانت هذه الرؤية استكمالًا للجهود الوطنية والنتائج التي تم التوصل لها من قبل الحزمة المالية والاقتصادية في فترة كورونا (كوفيد -١٩).

وفي الوقت الذي كان هناك الكثير من البلدان حول العالم تعاني من أزمات اجتماعية واقتصادية في أزمة كورونا كانت المملكة البحرينية تتخذ إجراءات قوية وحاسمة في المجال الاقتصادي وذلك من خلال العديد من المبادرات التي وصلت لنحو (٢٧) مبادرة وطنية تتمثل في (٥) أولويات وأهداف بحرينية في مجال سوق العمل والإجراءات التجارية وتفعيل الاستراتيجيات والمشاريع الكبرى.

ثانيًا: تأثير الجهود الوطنية للمملكة على تحقيق أهداف التنمية المستدامة

وفي إطار الجهود الوطنية التي تبنتها الحكومة منذ عام (٢٠١١)، تمكنت الحكومة من تحقيق العديد من الإنجازات الوطنية التي أثر بشكل كبير على أهداف التنمية المستدامة وفقًا لبرنامج الأمم المتحدة للتنمية المستدامة للدول، وبناء على ذلك؛ تلك الإنجازات التي حققتها المملكة:

توفير الدعم الاجتماعي

تمكنت الحكومة البحرينية من توفير منظمة الحماية الاجتماعية، وهي منظومة حكومية تمكنت من تحقيق أهداف متنوعة للتنمية المستدامة في المجال الاجتماعي للمملكة، على سبيل المثال؛ دعم رسوم الخدمات الكهربائية، والمائية، وتنظيم الأسعار الخاصة بالمنتجات الوطنية وتوفير أسعار في متناول الجميع للمواد الغذائية لتحقيق التنمية الغذائية والاجتماعية، ويعتبر القضاء على الفقر هو الشعار الأول لجهود المملكة على الصعيد الاجتماعي، لذلك توفر المملكة دعم مادي للمستحقين في المملكة، ويشمل هذا الدعم البرامج **التالية:**

١- برامج الإعاقة، وهو عبارة عن برامج تتخصص في تقديم الدعم المالي للمحتاجين من ذوي الإعاقة في المملكة بما ف يذلك الإعاقات الجسدية والبصرية والسمعية وأصحاب التوحد والشلل وغيره من الإعاقات المتنوعة.
٢- الضمان الاجتماعي، وهو عبارة عن تقديم للأشر التي تسحق الدعم المادي الذي يضمن لهم مصدر دخل كافي يتم الاعتماد عليه في معيشتهم، وتندرج ضمن هذا البرنامج نحو (١١) فئة من الأسر في المملكة والتي تحتاج لهذا البرنامج بقوة.
٣- تقديم التعويضات المالية، ويشمل ذلك تقديم النقوض عوضًا عن ارتفاع الأسعار في العديد من المنتجات، وذلك لصرفها للأسر البحرينية التي تحتاج كل (٣) أشهر.
٤- تعويض المتقاعدين، وذلك عن طريق توفير للمتقاعدين مستوى معيشي جيد وهي علاوة لجميع المتقاعدين في البحرين.

دعم مستوى المعيشة من خلال زيادة فرص العمل المتاحة

ويأتي دعم المملكة البحرينية للمستوى المعيشي في إطار نهج البحرين الشمال للحماية الاجتماعية، وتدرك المملكة جيدًا أن لفرص العمل دور قوى في رفع مستوى المعيشة للمواطنين، لذلك تعتمد على برامج تقدم سياسات حكومية لخلق العديد من فرص العمل للقضاء على البطالة في المملكة، ودعمت المملكة مستوى المعيشة للمواطن من خلال التالى:

١- توفير فرص عمل

بالإضافة إلى تعزيز البرامج الخاصة بتنمية رأس المالي البشري في المملكة، والذي يقوم بناء على مستوى الاستثمار في المملكة، لذلك تسعى للاستثمار في مجالات التدريب وتنمية المهارات لتوفير أيدي عاملة وطنية جاهزة لسوق العمل، كما أطلقت الحكومة برنامج التوظيف الوطني عام (٢٠١٩)، وقدمت تعويضات مالية لمن يتم تسريحهم من عملهم أي في حالة التسريح القسري.

٢- توفير مراكز التنمية الاجتماعية

هي عبارة عن مراكز للفئات الصغيرة في المملكة، والتي لا يمكنها بمفردها بالرعاية، على سبيل المثال؛ كبار السن، وأصحاب الإعاقة، والأسر أصحاب الدخل المنخفض،

وتقوم هذه المراكز بتقديم تدريبات وتعليم وتأهيل للمحتاجين، بالإضافة إلى أنها تتخصص في تقديم الخدمات لذوي الإعاقة والاحتياجات الخاصة في المملكة.
وتتخصص وزارة التنمية الاجتماعية في غدارة هذه المراكز، والتي تشمل نحو (٩) مراكز تنموية، وتخطط المملكة في المستقبل للتوسع في عدد المراكز لزيادة مستوى التنمية الاجتماعية في البحرين، ونذكر من هذه المراكز: مركز البديع الاجتماعي، وبرامج التدريب ودعم التوظيف، ومراكز كبار السن والأطفال، وفي عام (٢٠٢٣)، قامت الحكومة بالموافقة على العديد من الخطط المستقبلية لزيادة الساعات التي تعمل بها هذه المراكز لتقديم خدمات أكبر.

٣- دعم منظمات المجتمع المدني

انطلاقًا من إدراك المملكة بأهمية دور المجتمع المدني في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، فإن الحكومة البحرينية بواسطة وزارة التنمية الاجتماعية لديها بتعزيز دور هذه المنظمات عن طريق توفير الدعم الفني والمالي لها، وفي إطار ذلك تشرف الوزارة على نحو (١٥) دار اجتماعية متخصصة في رعاية الوالدين وتقديم الدعم المالي بشكل سنوي لأكثر من (١٢) مركز من المراكز الأهلية لتأهيل المحتاجين.

ثالثًا: الخطط المستقبلية للمملكة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة

١- التحديات والخطط المستقبلية المتعلقة بالأمن الغذائي

تواجه المملكة العديد من التحديات في المجال الخاص بالأمن الغذائي لديها، وتتمثل في التغير المناخي المستمر، والمساحة المحدودة للمملكة، والاحتياج البحريني للتطور التكنولوجي في المجال الزراعي لمواكبة التطورات التقنية الحالية، وفي إطار ذلك تقوم المملكة بوضع خطط مستقبلية تتمثل في مواجهة التحديات الناجمة عن تغير المناخ، بالإضافة إلى السعي نحو تنفذ استراتيجية الاقتصاد الدائري.
وتسعى البحرين من خلال هذا التحول الاقتصادي في المستقبل إلى تحفيز الاستثمارات والإنتاج الزراعي والإنتاج المحلي البحريني، وذلك من خلال توظيف التكنولوجيا في مشروع الأطلس النباتين والذي تم إطلاقه من قبل الهيئة الحكومية للمعلومات والحكومة الإلكترونية في عام (٢٠٢٣)، ووفقًا لهذا المشروع، فإنه من

المتوقع أن يوفر إمكانيات يمكن تصنيف المملكة حسب أنواع المحاضر الزراعية بواسطة الأقمار الصناعية، بالإضافة إلى الوصول لتوظيف ما يعرف بالممسوحات الميدانية التي تساعد على زيادة إنتاج المعلومات المكانية، والتي من المحتمل أن تساعد المملكة في المستقبل في تحصيل أكبر قدر من المعلومات التي تساعدها في إصدار قرارات بشأن الأمن الغذائي، كما تسعى المملكة لاستغلال الموارد الحيوانية والسمكية الموجدة لديها في توظيفها لمواجهة التحديات الأمنية في المستقبل.

٢- <u>التحديات والخطط المستقبلية المتعلقة بالتعليم</u>

بالرغم من الجهود القوية التي تقوم بها المملكة في قطاع التعليم، إلا أنها لا تزال تواجهه العديد من التحديات الراهنة، والتي ستؤثر عليها بشكل كبير في المستقبل إذا لم تتطرق لها المملكة، حيث تعتبر نسبة مساهمة البحث العلمي في الناتج المحلي للمملكة نسبة ضئيلة بالمقارنة بالدور العلمي والقوى الذي من المفترض أن يكون في المملكة بالنسبة للناتج المحلي في المستقبل.

وتعتبر الجهود التي تبذلها المملكة بشأن مواجهة ذلك والتي تعمل على رفع الوعي لدى طلاب المراحل التعليمية المختلفة خطوات مهمة مستقبلية، كما تقوم المملكة في الوقت الحالي بتدشين العديد من المدارس ومراكز البحث العلمي بالشراكة مع القطاع الخاص لتشجيع البحث العلمي، لذلك قامت بتقديم خطط بحثية وطنية طويلة الأجل، والتي تندرج ضمن الرؤية الاقتصادية للبحرين (٢٠٣٠)، والتي تسعى لإنشاء الجامعات والمنصات الاقتصادية، ولكن المنصات القائمة على المعرفة.

٣- <u>التحديات والخطط المستقبلية المتعلقة بالمساواة بين الجنسين</u>

بالنسبة إلى حقوق الإنسان والحفاظ على حقوق المرأة، فإن الجهود التي تبذلها المملكة في هذا القطاع في الوقت الحالي ليست متواضعة، ولكن في سبيل التغلب على التحديات الراهنة والتي تعوق تحقيق الهدف الخامس من أهداف التنمية المستدامة، تعمل المملكة على وضع خطط مستقبلية لتمكين المرأة، وتحقيق التنمية المستدامة، لذلك من المتوقع أن تُحقق المملكة **<u>التالي:</u>**

(١) تحقيق تنمية مستدامة في إطار تشريعي عن طريق توفير قوانين وتشريعات تزيل الفجوة الكبيرة بين ضمان التساوي بين الجنسيين في المملكة.

(٢) العمل على دمج الاحتياجات الخاصة وبالمرأة والأسرة في المجالات المختلفة وذلك لتحقيق التنمية الوطنية المحلية.

(٣) تطوير الأنظمة الخاصة بالتنمية والرعاية في القطاع الاجتماعي، وذلك عن طريق توفير آليات مستقبلية قوية توفر الدعم الاجتماعي والكفالة الاجتماعية الشاملة للمحتاجين في البحرين.

(٤) تسهيل مشاركة المرأة في مجال سوق العمل، وذلك لأنه من المتوقع أن تصل المرأة في ظل الجهود الحلية للمملكة إلى أدوار قيادية، وذلك بواسطة الدعم البحريني المستمر وتكافؤ الفرص بين الجنسين.

ويعتبر القرار الخاص بالمملكة والذي صدر لتمديد الخطة الوطنية لتحقيق نهوض للمرأة البحرية لسنوات إضافية (٢٠٢٣-٢٠٢٤) من أحد المؤشرات القوية على مستقبل أفضل بالنسبة لحقوق وتمكين المرأة في المستقبل، كما من المتوقع أن تقوم هذه الخطة بتعزيز المسؤولية الذاتية وتعزيز الشراكة بين القطاع العام والخاص للحفاظ على دعم المرأة وتوفير لها نفس الحقوق والفرص التي يتم توفيرها للرجل في البحرين.

الخاتمة

بعد الانتهاء من عرض التنمية المستدامة في مملكة البحرين والجهود التي تقوم بها المملكة في مجال التنمية المستدامة خصوصًا في عهد الإصلاح نجد أن المملكة البحرينية تمكنت خلال السنوات الممتدة من (٢٠١١-٢٠٢٣) من تحقيق إنجازات ضخمة في مجال التنمية المستدامة بواسطة الجهود التي تبذلها المملكة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة التي تم تقريرها من قبل منظمة الأمم المتحدة، والتي قامت المملكة بعرض الإنجازات الخاصة بها في إطار الاستعراض الوطني الذي عرضته في عام (٢٠٢٣)، والذي تضمن جميع الجهود التي تم بذلها في سبيل تحقيق التنمية المستدامة

فـي المملكـة، وبـالرغم مـن هـذه الجهـود القويـة التـي تبـذلها المملكـة لتحقيـق التنميـة المستدامة، إلا أن في الشكل المستقبلين فإنه يواجهها العديد من التحديات التي تحتاج لوجود خطط أقوى مستقبليًا، وتشمل معظم هذه التحديات في فكرة الحفاظ على النمو الحادث بالفعل في المستقبل في ظل المتغيرات الحالية والتحديات الراهنة.

نتائج الدراسة

يمكن استنباط العديد من النتائج المتعلقة بالمشكلة محل الدراسة ومن تلك النتائج الاتى:

١- تمكنت مملكة البحرين من تقليل اعتمادها على النفط من خلال تطوير القطاعات غير النفطية، مثل الصناعة والخدمات المالية والسياحة.
٢- تحقيق العدالة الاجتماعية من خلال قيام المملكة بتنفيذ برامج لدعم الفئات الاجتماعية المختلفة مثل النساء والشباب وذوي الإعاقة، مما ساعد في توفير فرص متساوية للجميع.
٣- شهدت البحرين زيادة في توفير فرص العمل للمواطنين، حيث تم إطلاق برامج مختلفة لتدريب القوى العاملة المحلية ودمجها في السوق.
٤- قامت المملكة بتنفيذ خطة لتقليل التلوث والحفاظ على الموارد الطبيعية عبر تقنيات مبتكرة مثل الاقتصاد الدائري وتحفيز الاستثمارات البيئية.
٥- تحسين النظام التعليمي والصحي من خلال استثمارات كبيرة في التعليم والرعاية الصحية، وتم تحسين جودة حياة المواطنين؛ مما يساهم في تعزيز التنمية المستدامة.
٦- التركيز على تطوير المهارات البشرية ودعم الابتكار أتاح للبحرين تعزيز كفاءتها الاقتصادية وتحقيق استدامة أفضل.

قائمة المراجع

- المنتدى السياسي رفيع المستوى لأهداف التنمية المستدامة، " التقرير الوطني الطوعي الأول لمملكة البحرين لأهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠م"، ٢٠١٨م، ص ٦، تم الاطلاع على الرابط الإلكتروني بتاريخ ٢٠٢٤/٨/٢٨م وذلك في تمام الساعة ١:٣١م، متاح على الرابط الإلكتروني الآتي: https://yK٢u.pw/yBEB٣
- الإسكوا، التنمية المستدامة، منظمة الأمم المتحدة، تم الاطلاع في: ٢٠٢٤/٨/٢٨، متاح على الرابط التالي: https://www.unescwa.org/ar/sd-

- الأمم المتحدة، أهداف التنمية المستدامة، تم الاطلاع في: ٢٠٢٤/٨/٢٨، متاح على الرابط التالي: https://u.pw/SMldOvD٢
- باورليك البحرين ٢٠٢٤ يعزز مبادرات الاقتصاد الدائري في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، زوايا، ٢٠٢٤م، زوايا، ٢٠٢٤م، تم الاطلاع في ٢٠٢٤، متاح على الرابط: https://2h.ae/AsQO
- البحث عن عمل، حكومة مملكة البحرين، ٢٠١٩، تم الاطلاع في ٢٠٢٤\٨\٢٩م، متاح على الرابط: https://2h.ae/PtRJ
- التقرير الوطني للتوازن بين الجنسين ٢٠١٩-٢٠٢٠: الملخص التنفيذ، المجلس الأعلى للمرأة.
- جمال الدين ابن منظور، " لسان العرب"، بيروت: دار صادر، ١٤١٤ه.
- حازم ساسي، أهداف وأبعاد التنمية المستدامة: التداخل والتأثير، مجلة معهد المصرفية والمالية الإسلامية، الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا، مجلد (٢)، عدد (٢)، ٢٠٢١.
- خدمات مراكز التنمية الاجتماعية، وزارة التنمية الاجتماعية، د.ت، تم الاطلاع في ٢٠٢٤\٨\٢٩، متاح على الرابط: https://2h.ae/wTFQ
- خطة التعافي الاقتصادي، حكومة مملكة البحرين، د.ت، تم الاطلاع في ٢٠٢٤\٨\٢٨م، متاح على الرابط: https://2h.ae/BGdX
- ريم محمد بهيج، مبادئ التنمية المستدامة ودورها في تنمية الريادة البيئية لدى طفل الروضة، المجلة العربية لأخلاقيات المياه، المجلد(٤)، العدد(٤)، ٢٠٢١.
- سعيد غني نوري الدراجي، " التنمية المستدامة"، ٢٠٢٢م.
- سمية رمدوم، التنمية المستدامة: مقاربة مفاهيمية، أعمال المؤتمر العلمي الدولي: الوقف الإسلامي والتنمية المستدامة، مركز البحث وتطوير الموارد البشر، الأردن، ٢٠١٧.
- سهر غيلان مهدي وآخرون، دراسة تحليلية لأهم مؤشرات التنمية المستدامة في البلدان العربية والمتقدمة، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بابل، المجلد (٢٠٠٩)، العدد (١)، ديسمبر ٢٠٠٩.
- السيد فراج السعيد، دور التنمية البشرية في تحقيق المستدامة في المملكة العربية، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، جامعة دمياط، ٢٠٢١.
- الشافعي بلهوشات، العمري واضح، مساهمة النهج النفسي في معالجة مشكلات البيئة والتنمية المستدامة، مجلة الدراسات النفسية والعلوم التربوية، المجلد (٦)، العدد (١)، ٢٠٢١.
- عبد الرحمن محمد البركي، التنمية المستدامة، مجلة الاقتصاد والتجارة، جامعة الزيتونة، العدد (٢)، ديسمبر ٢٠١٢.

- عبد المسيح سمعان عبد المسيح، التنمية المستدامة، المؤتمر العلمي التاسع عشر: التربية العلمية والتنمية المستدامة، الجمعية المصرية للتربية العلمية، يوليو ٢٠١٧.
- على محمد على، مدى تكامل السياسات العامة في البحرين في تحقيق التنمية المستدامة، مجلة مركز البحوث الجغرافية والكارتوجغرافية، العدد٣٣، ٢٠٢٢.
- على محمد على، مدى تكامل السياسات العامة في البحرين في تحقيق التنمية المستدامة، مجلة مركز البحوث الجغرافية والكارتوجغرافية، العدد٣٣، ٢٠٢٢.
- عيسى حجاب، التنمية المستدامة: المبادئ والأبعاد والإشكاليات والتحديات، المؤتمر العلمي الدولي الثاني: أثر مناخ الاستثمار في تحقيق التنمية المستدامة، مركز البحث وتطوير الموارد البشرية، عمان، ٢٠١٧.
- ما هي أهداف التنمية المستدامة؟، الأمم المتحدة، د.ت، تم الاطلاع في ٢٠٢٤\٨\٢٨م، نمتاح على الرابط: https://2h.ae/ynQG
- المساعدات الاجتماعية، وزارة التنمية الاجتماعية، د.ت، تم الاطلاع في ٢٠٢٤\٨\٢٩، متاح على الرابط: https://2h.ae/goWH
- مملكة البحرين تطلق إطار الأمم المتحدة للتعاون في مجال التنمية المستدامة ٢٠٢١- ٢٠٢٢ المحدث، ٢٠٢١، تم الاطلاع في ٢٠٢٤\٨\٢٨م، متاح على الرابط: https://2h.ae/SfCT
- مملكة البحرين: الاستعراض الوطني الطوعي (٢٠٢٣)، أهداف التنمية المستدامة البحرين، مملكة البحرين، ٢٠٢٣م.
- ميناء خليفة بن سلمان أول ميناء بالمنطقة يعمل بالطاقة الشمسية، ربان السفينة، ٢٠٢٣م، تم الاطلاع في ٢٠٢\٨\٢٩، متاح على الرابط: https://2h.ae/rVcA
- نورا الفيحاني، الأمن الغذائي بمملكة البحرين.. التحديات والفرص، جريدة الوطن، ٢٠٢٣، تم الاطلاع في ٢٠٢٤\٨\٢٩، متاح على الرابط: https://2h.ae/mpLm
- يوسف النور، المقاربات النظرية في معالجة مشكلة التنمية المستدامة، مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الوادى، ٢٠٢١.